

الفصل الثاني

الخبر في النظريات الإعلامية المعيارية

مقدمة

- الخبر في نظرية السلطة

١ - تاريخها

٢ - مبادئها

٣ - خصائصها الإعلامية

- الخبر في نظرية الحرية

١ - تاريخها

٢ - مبادئها

٣ - خصائصها الإعلامية

- الخبر في نظرية المسؤولية الاجتماعية

١ - تاريخها

٢ - مبادئها

٣ - خصائصها الإعلامية

- الخبر في النظرية السوفيتية الشمولية

١ - تاريخها

٢ - مبادئها

٣ - خصائصها الإعلامية

obeikandi.com

مقدمة

فرضت النظم السياسية العالمية ، التي كانت سائدة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، هيمنتها وأسلوبها على جميع جوانب الحياة في الدول التي نشأت فيها ، واستطاعت صبغ هذه الكيانات بطابعها الخاص ، وبسط نفوذها ، وبث أفكارها ، ونشر مبادئها ، والترويج لمنطلقاتها.

وانعكس هذا الأمر بشكل جلي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأضحت النظم السياسية هي التي «تقرر القيم التي تخدمها وسائل الإعلام ، وهي التي تضع الضوابط وأساليب الرقابة وأنواعها التي تخضع لها وسائل الإعلام ، وهي التي تقرر من الذي يملك هذه الوسائل ومن له حق استخدامها»^(١).

وتعتبر وسائل الإعلام خير ممثل للمجتمع الذي تعيش فيه وتحدث عنه ، والألسن الناطقة للأنظمة التي تحكمها وتحكم فيها ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين خصائص الإعلام ووظائفه في مجتمع ما ، والنظام السياسي العام المطبق في هذا المجتمع.

وبغية معرفة وتبيان الخصائص الإعلامية للأنظمة السياسية التي كانت معروفة في العالم ، ظهرت في بداية النصف الثاني من القرن العشرين نظريات

(١) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ٣٠٧.

إعلامية مختلفة اعتمدت في تصنيفها على «النماذج السائدة في العلوم السياسية في ذلك الوقت»^(١).

وكان للتقدم الكبير في مجال الأبحاث التجريبية والميدانية التي كان يقوم بها الباحثون الإعلاميون دور مهم في إحساس هؤلاء بالحاجة إلى «تقييم النتائج الكمية ووضعها في إطار يساعد على تكوين نظرية»^(٢).

وقد بدأت المرحلة الفعلية لبلورة هذه النظريات في الفترة ما بين الخمسينيات والستينيات» حينما بدأ الباحثون في استخراج نظريات أو تعميمات جديدة تقوم على أساس نتائج الدراسات التجريبية التي أجريت منذ العشرينات من هذا القرن ، وفي نفس الوقت استمر الباحثون في عمل دراسات فلسفية ووصفية خاصة في مجال الإعلام الدولي ودراسة طبيعة الإعلام في الدول الشيوعية والدول النامية»^(٣).

ونتيجة لذلك ظهرت نظريات مختلفة في الإعلام تمثل «نوعاً من تنظيم العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع الذي توجد فيه»^(٤).

ويعود سبب الاختلاف في هذه النظريات إلى «اختلاف في فهم الدور الاجتماعي للصحافة أو إلى اختلاف مراحل التطور التاريخي في المجتمعات المختلفة ، أو - وربما كان هذا هو السبب الأهم - إلى الاختلاف الفكري والإيديولوجي»^(٥).

-
- (١) عثمان محمد الأخضر العرابي: النظريات الإعلامية المعيارية ، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت ، الحولية السادسة عشرة ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م ، ص ٢٧.
 - (٢) جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٧٥ ، ص ١٦.
 - (٣) المرجع نفسه: ص ١٧.
 - (٤) عثمان محمد الأخضر العرابي: النظريات الإعلامية المعيارية ، مرجع سابق ، ص ٢٥.
 - (٥) ديب خضور ، مدخل إلى الصحافة - نظرية وممارسة ، لا . ن ، لا . م ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، ص ٤.

وأهم الدراسات التي كان لها دور في بحث أسس هذه النظريات الدراسة التي أجراها الإعلاميون الأمريكيون سيبرت: Siebert وشرام Schramm وبترسون Peterson عام ١٩٥٦. وقد نالت هذه الدراسة اهتماماً كبيراً من الباحثين وتصدرت «الساحة النظرية في مجال النظريات الإعلامية رداً من الزمن»^(١) وتركت آثارها الكبيرة على «كل الأعمال النظرية التي تلتها»^(٢).

وقد قُسمت هذه الدراسة النظريات الإعلامية المعيارية إلى أربع نظريات هي: نظرية السلطة ، ونظرية الحرية ، ونظرية المسؤولية الاجتماعية ، والنظرية السوفيتية الشمولية. وعندما تُتخذ نظرية إعلامية ما نظرية معيارية ، فإن منظريها يهتمون بدراسة الواجبات المطلوبة من وسائل الإعلام ، ويقصد بالمعيارية هنا «تطوير القيم أو التوقعات التي تتخذ أساساً لمحاكمة وسائل الإعلام ، أو تتخذ معياراً لقياس أداء وسائل الإعلام ودورها في المجتمع»^(٣).

ويرى أحد الباحثين^(٤) أن الأصل في هذه النظريات هو نظريتا السلطة والحرية ومنهما تولدت النظريتان الأخريان ، في حين يرى آخرون^(٥) أن هذه النظريات لا تقدم تصوراً حقيقياً للإعلام المعاصر ، وأنه يمكن حصر نظريات الإعلام المعاصرة بثلاث نظريات هي النظرية الليبرالية والنظرية الشمولية والنظرية المختلطة.

ويرى أحد الباحثين أن هذه النظريات الإعلامية «تقسم إلى ست نظريات

(١) عثمان محمد الأخضر العرابي: النظريات المعيارية الإعلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

(٢) المرجع نفسه والمكان نفسه.

(٣) عثمان محمد الأخضر العرابي: النظريات المعيارية الإعلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

(٤) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، دار الفكر العربي ، مصر ط ٢ ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٨ م ، ص ١١٨.

(٥) محمد سيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢١٦.

هي: النظريات الأربع المعيارية المذكورة ونظريتا إعلام التنمية والمشاركة الديمقراطية»^(١).

وسيرد الكلام مفصلاً عن النظريات المعيارية الأربع ، أما نظرية المشاركة الديمقراطية فلم تجد تطبيقاً عملياً واقعياً ، في حين مثلت نظرية إعلام التنمية نظرة الدول النامية للإعلام .

ولقد حاولت دول العالم الثالث تبني نظرية : إعلام التنمية ، وجعلها تمثل الفلسفة الإعلامية التي تعبر عنها ، معتبرة أن الدور الأساسي للإعلام يجب أن يركز في بداية نشأة الدولة وتأسيسها على الإسهام في عملية التنمية وتعبئة طاقات المجتمع من أجل النهوض بالجوانب الأساسية للدولة .

ورأت هذه الدول التي تضم الدول الإسلامية أنه ليس من واجب الصحفي أن يقدم لقرائه الحقائق فقط ، ولا أن يقوم بتفسيرها أيضاً ، بل عليه في نفس الوقت أن يعمل على تنمية المجتمع وترقيته من خلال دفع القراء إلى إدراك خطورة مشاكل التنمية وجديتها ، وإلى التفكير في هذه المشاكل ، وأن يدفعهم لأن يفتحوا أعينهم على الحلول ، التي تمكنهم من تخطي الحلقة المفرغة من حلقات التخلف التي تعيش في إسارها غالبية المجتمعات النامية»^(٢).

لكن الدول النامية حارت في أسلوب التنمية الذي يجب أن تتبعه ، فبعضها تأثر بالرأسمالية وآخر بالاشتراكية ، وحاول قسم ثالث اتباع منهج وسط بين النظامين ، منطلقاً من حضارته العريقة ، وإمكاناته الكبيرة ، وخيراته الوفيرة ، ورؤيته السياسية المغايرة لكلا المنهجين .

واختلفت الايديولوجية الإعلامية في هذه الدول ، إذ تنظر الدول النامية التي تتبع المنهج الاشتراكي إلى الإعلام «كأداة جوهرية لعملية التنمية السياسية والاجتماعية لا بد أن تخضع لسيطرة الدولة وتخطيطها ، وتوجيهها . أما الدول النامية التي تسير في فلك الرأسمالية فنجد أنها تعطي أهمية كبرى لتعليم

(١) Mcquail Denilk: Mass communication theory, An Introduction second Edition Sage Publications. London. Newbury Park 1987, PP 112- 122.

(٢) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

الصغار ، ومحو أمية الكبار ، ومع ذلك فهي لا تعطي أهمية مماثلة لوسائل الإعلام إذ لا تفكر النخبة الحاكمة في هذه الدول في التأثيرات الهدامة للإعلام»^(١).

ومن هنا اختلفت الفلسفة الإعلامية في الدول النامية ، ولم تستطع نظرية إعلام التنمية أن تعبر بقوة عن النهج الذي سارت عليه هذه الدول لتحقيق أهدافها التنموية. ويوضح أحد الباحثين ذلك بالقول «إن العالم النامي لم يستطع حتى اليوم أن يصيغ مفهوماً متكاملًا للخبر يتلاءم مع وقاعه ، ويلبي احتياجاته ، وإن كان هذا لا ينفي وجود محاولات لصياغة هذا المفهوم»^(٢).

أما النظريات المعيارية الأربع فقد وجهت إليها انتقادات محدودة ، لكنها ما زالت السائدة المطبقة في شتى الدول ، والمعتمدة عند معظم الإعلاميين.

وبناء على ذلك سيتناول الباحث النظريات الإعلامية المعيارية الأربع من حيث تاريخها ، ومبادئها ، وخصائصها الإعلامية ، ثم يتناول مفهوم الخبر في كل منها ، لأن هذا المفهوم ما زال سائداً في معظم صحف العالم حسب توجهاتها ، والنظم السياسية التي تحكم فيها ، والمنطلقات الفكرية لمموليها.

* * *

(١) جيهان رشتي: نظم الاتصال الإعلامي في الدول النامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د. ت ، ص ٨.

(٢) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٥٥.

الخبر في نظرية السلطة

أولاً: تاريخها:

تعد نظرية السلطة أولى النظريات الإعلامية نشوءاً ، فلقد نشأت في إنكلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، واستمرت في الدول التي مورس فيها حكم سلطوي .

وللفلسفة السياسية لفكرة السلطة تاريخ طويل يمكن تتبعه حتى نصل إلى نظرية أفلاطون الذي يعد أكبر مناصر للقانون والنظام ، والمدافع عن حكم الأرستقراطية الفاضلة^(١) والذي كان يرى أنه «عندما تقسم السلطة بالتساوي في الدولة ، فإن بذور انهيار وتفكك الدولة تكون قد بدأت»^(٢) وإن الجماهير غير قادرة «تعليمياً ونفسياً وعقلياً على اتخاذ قرارات تتعلق بأمورهم وحياتهم»^(٣) .

ويعلل أفلاطون ذلك بالقول «ما دام الإنسان يجب أن يحكم غرائزه وشهواته عن طريق التحكم العقلي فإن على حكام الدولة بالمثل أن يمنعوا المصالح المادية والعواطف الأنانية للجماهير من أن تسيطر على المجتمع»^(٤) .

ويتبين أن أفلاطون يعطي ، من خلال نظريته إلى المجتمع ، الحكام قداسة

(١) حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، دار الفكر العربي ، مصر ، د. ت ، ص ١٤٩ .

(٢) أحمد بدر: الاتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

(٣) حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٤) أحمد بدر: الاتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

علياً ، وبدأ مطلقة في التحكم بأمور الشعب وأحواله ، ويخولهم حق التصرف في مقدراته وحرية وإمكاناته ، بحجة أنه غير قادر على التفكير السليم والمنطقي فيما يخص شؤون الأمة وسياساتها .

واستمرت نظرية السلطة سائرة على النهج الذي رسمه أفلاطون حتى «عصر الطباعة ولكن بأشكال مختلفة على يد فلاسفة آخرين من أمثال ميكافيلي الذي دعا إلى إخضاع كل شيء لأمن الدولة»^(١) ورأى ميكافيلي أن الرقابة الصارمة على الحوار والمناقشة وعلى نشر المعلومات في المجتمع «لها ما يبررها ما دامت تخدم مصالح الدولة ، أي إن الغاية تبرر الوسيلة»^(٢) .

وقد أسهم كتاب كثيرون منهم توماس هوبز وهيغل ونيثشه في تطوير مفهوم نظرية السلطة ، وصولاً إلى تطبيقها في كثير من «الدول السلطوية والديكتاتوريات مثل ألمانيا النازية وأسبانيا في عهد فرانكو»^(٣) .

وعلى الرغم من انحصار تطبيق هذه النظرية حالياً بسبب غياب الحكم الدكتاتوري التسلطي ، فإنها تبقى صالحة ومعبرة عن كل حاكم يمارس سلطة دكتاتورية مهيمنة على مقدرات شعب ما وحرية وإمكاناته .

ثانياً: مبادئها:

ترتكز نظرية السلطة على أن الحاكم المطلق أو الحكومة المطلقة هما وحدهما أصحاب الحق في «الهيمنة على أمور الأمة أو تصريف الأمور العامة»^(٤) وأن «الإنسان شخصية غير مستقلة أو غير قادرة على بلوغ المستويات الرفيعة إلا تحت رعاية الدولة»^(٥) .

(١) المرجع نفسه ، ص ٥ .

(٢) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

(٣) ل. جون مارتن وآخر: نظم الإعلام المقارنة ، ترجمة علي درويش . الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، ص ١٣٦ .

(٤) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

(٥) محيي الدين عبد الحليم: إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات =

ومعنى ذلك أن «سعادة أي شعب واستقراره يكمنان في التسليم المطلق للحاكم والحكومة والانقياد بالولاء والطاعة ، ومن ثم يكون الفرد أداة في خدمة الحاكم والحكومة التي تعتبر نفسها صاحبة الحق الأول في تقرير الحقائق أو المعلومات التي تصل إلى أذهان الناس»^(١).

وثمة ثلاث ركائز استندت إليها هذه النظرية هي :

١ - مذهب الحق الإلهي: الذي اعتمد عليه الملوك في الحكم وتوارثه النبلاء ، واحتفظ هؤلاء عن طريقه بأوضاعهم ومراكزهم السياسية^(٢).

٢ - الكنيسة الرومانية: وقد كان لها في القرون الوسطى «سلطات واسعة وهيمنة كبيرة شملت الملوك ، حتى إنها عزلت بعضهم وحرمت آخرين من الجنة حسب أوهامهم التي ابتدعوها ، وسبب هذه الهيمنة هو ادعاء رجال الكنيسة السلطة الإلهية انطلاقاً من فكرة اللاهوت»^(٣).

٣ - التاريخ الطويل للفلسفة السياسية لفكرة التسلطية ، والتي يمكن ردها إلى أفلاطون^(٤).

إن الفرد في هذه النظرية مسلوب الحرية والتفكير ، مغيب الحقوق والإرادة ، يتصرف في أموره وشؤونه حاكم مطلق أو قياديون متسلطون وفق ما يرونه - هم فقط - مصلحة له وحفاظاً عليه وحماية للأمة وحرصاً على بقائها .

= العصرية: كتاب الأمة ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ط ١ ، ١٤١٨ ، هـ - ١٩٩٨ م ، ص ٧٨ .

(١) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، دار الشروق ، جدة ، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . ص ٢٣ .

(٢) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

(٣) محمد موفق الغلاييني: وسائل الإسلام وأثرها في وحدة الأمة ، دار المنارة ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ١٩٥ .

(٤) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

وعلى الرغم من هذه الأفكار والمبادئ التي تنادي بها نظرية السلطة ، فإن هناك أنصاراً لهذه النظرية يؤمنون بوجود فروق بين أفراد الشعب من حيث قدراتهم الجسمية أو العقلية ، وبينون على هذه الفروق حكماً مفاده أن «ذوي المعرفة من العلماء والحكماء وذوي التجربة أو الاطلاع هم وحدهم أصحاب الحق في السيطرة الحقيقية على غيرهم من أفراد المجتمع في ظل الحاكم ووفق مشيئته ورضاه»^(١).

ثالثاً: خصائصها الإعلامية:

تستند الفلسفة الإعلامية لنظرية السلطة إلى قيام الحكومة «بإصدار تراخيص وسائل الإعلام والرقابة عليها ، وذلك بهدف منع النقد وإيقافه للمحافظة على النظام الحاكم»^(٢).

كما ترى أن واجب وسائل الإعلام يتمثل «في المحافظة على قداسة النظام القائم وإلهاء الجماهير ، والعمل على تحقيق التماثل والاتفاق حول آراء السلطة واتجاهاتها»^(٣).

وترى أن «الشخص الذي عمل بالصحافة يكون عمله هذا بمثابة امتياز خاص يمنح بواسطة القائد الوطني ، لذلك فهو مدين بالالتزام للقائد وحكومته»^(٤) وأن القائمين على «الصحافة والإعلام ليس لهم استقلالية داخل مؤسساتهم الإعلامية»^(٥).

(١) محمد سيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢١٣.

(٢) عثمان محمد الأخضر العرابي: النظريات الإعلامية المعيارية ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

(٣) سيد محمد ساداتي الشنقيطي: مكانة وسائل الإعلام الجماهيرية في تحقيق وحدة الأمة ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، ص ١١٦.

(٤) جون ميرل ووالف لويشتاين: الإعلام وسيلة ورسالة ، ترجمة ساعد خضر العرابي الحارثي ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، ص ١٢٧.

(٥) Macquail. Denis Mass communication Theory, op cit. P112.

ويمكن إبراز الخصائص الإعلامية لهذه النظرية من خلال النقاط التالية^(١):

أ- تقييد التراخيص:

سيطرت الأنظمة السلطوية على وسيلة الإعلام الحديثة في القرن السادس عشر ، وهي الطباعة عن طريق إصدار التراخيص للطابعين والناشرين ، وتحكمت في ممارسي هذه المهنة . وكانت هذه الأنظمة تمنح الرخص لمن تطمئن إلى ولائهم لها ، وتمنعها عن الذين تشك في ثقتهم وإخلاصهم لها .

ب- تشديد الرقابة:

ظهرت الرقابة إلى جانب التراخيص في القرن السادس عشر في إنكلترا ، حيث عينت الحكومة الرقيب الذي يراجع ما تكتبه الصحف في أمور السياسة والدين مراجعة دقيقة ، وفي القرن السابع عشر ازدادت المطبوعات زيادة كبيرة جعلت الرقابة عليها شبه مستحيلة ، ثم جدت عوامل أخرى أدت إلى فشل نظام الرقابة حينذاك ومن أهمها ظهور الأحزاب السياسية وممارستها العمل الإعلامي المتمثل في الصحف والنشرات .

ج- فرض العقوبات:

بعد أن وجدت الأنظمة السلطوية أن الرقابة على المطبوعات صارت أمراً صعب التطبيق فرضت عقوبات رادعة على المطبوعات المخالفة لتوجهاتها ومبادئها ، والتي تتضمن على سبيل المثال ، هجوماً على السلطة أو انحرافاً عن السياسة الرسمية ، أو انتهاكاً للسلوك الأخلاقي .

(١) انظر عبد اللطيف حمزة: الإعلام له تاريخه ومذاهبه ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ - ١٠٤ .

- عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١١٨ - ١٢٠ .

- أحمد بدر: الاتصال بالجمهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

- حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

- كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .

Macquail. Denis, Mass Communication Theory, OP cit PP yIII- 112.

د- شراء الأعلام:

عمدت الأنظمة التسلطية إلى منح الأموال السرية لأصحاب الصحف لشراء ذممهم وضماثرهم ، وضمنت بذلك شراء صحف مشهورة وأقلام موجهة بدلاً من أن تصدر صحفاً رسمية بأقلام رسمية.

هـ- فرض الضرائب:

سنت الأنظمة التسلطية تشريعاً يقضي بفرض ضرائب على الصحف والنشرات بهدف إرهاقها مالياً ، أو تخفيف نقدها لها.

و- مركزية المعلومات:

جعلت هذه الأنظمة من نفسها المصدر الوحيد للحقائق والمعلومات ومن ثم لا يحق لوسائل الإعلام أن تنشر شيئاً لا يكون مصدره النظام وأجهزته الرسمية ، أو دون موافقتها على النشر إن كانت هذه الوسائل حصلت عليه من مصدر آخر.

وللفلسفة الإسلامية في الإعلام موقف من هذه النظرية فهي ترفض «هذا اللون من المذاهب والأيديولوجيات التي تمارس القهر الفكري ، وتطبق الدكتاتورية تحت أي من المسميات والمصطلحات ، وهذه الفلسفة هي التي جعلت المسلمين يجاهرون بالرأي لرسول الله ﷺ بالرغم من إجلالهم له إجلالاً لا يقف عند حد ، كما جهروا للخلفاء الراشدين من بعده بآرائهم انطلاقاً من أن هذا الدين لم يقهر إرادة الآخرين في تبني ما يشاؤون من أفكار»^(١).

وإذا كان الإسلام «قد أتاح للفرد والمجتمع ممارسة حقوقه في التعبير والتحرير ، فقد أطلق أيضاً للأفراد ، والمؤسسات ، والحكومات حق ملكية وإدارة وسائل الإعلام ، بدءاً من النشرة والمجلة والصحيفة ، حتى شبكات الراديو والتلفزيون ، وقنوات الاتصال الفضائية ، وذلك في الحدود التي كفلتها

(١) محيي الدين عبد الحلیم: إشكالية العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية ، مرجع سابق ، ص ٨٥.

الشريعة»^(١) الإسلامية ، كالحفاظ على أمن المجتمع وصيانه ، وعدم التعرض لحرمان الآخرين ، وإتاحة حرية النشر والتعبير للجميع ، وجلب المصالح للمجتمع ودرء المفاسد عنه .

الخبر في نظرية السلطة :

يتبين من الخصائص الإعلامية لنظرية السلطة أن الخبر في الدول التي تحكمها أنظمة تسلطية خاضع بشكل مباشر أو غير مباشر لهذه الأنظمة ، وأنه يتوجه وفق مبادئها وأسسها ومنطلقاتها ، ويحاول إبراز محاسنها وإيجابياتها ، ويقدم لها الدعاية الضرورية والغطاء اللازم لتبرير أفعالها وقراراتها ، بل يدافع عن أعمالها أو يتصدى لكل من يحاول الهجوم عليها ، أو النيل من معتقداتها ، ويقدم الأدلة والبراهين على سلامة تصرفاتها وحكمة قاداتها .

ومن هنا فإن الخبر في هذه الأنظمة بعيد كل البعد عن الموضوعية والحياد والمصادقية ، ولا يمكن الثقة بما يتضمنه ، ويقحم فيه الرأي إقحاماً فظاً ، بحيث تغيب وتختفي الوظيفة الأساسية للخبر ، ويصبح ناطقاً بما تمليه عليه تلك الأنظمة .

ووفق هذه النظرية يمكن تعريف الخبر بأنه «معلومات عن أحداث تقرر الحكومة نشرها ، لأنها ترى في هذا النشر وسيلة لاستمرار سلطتها ، وتدعيم نفوذها ، وتأيد قراراتها ، والدعاية لها ، ودليلاً على صحة وسلامة ممارستها»^(٢) .

* * *

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٦ .

(٢) كرم شلبي : الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

الخبر في نظرية الحرية

أولاً: تاريخها:

بعد أن عاشت أوروبا في القرون الوسطى عصوراً مظلمة ساد فيها الجهل والتخلف ، وانتشر الاضطراب والفوضى ، وسيطرت الكنيسة على الأفكار والمعتقدات ، وجثم الحكام الدكتاتوريون على صدور شعوبهم ، وكبتوا حرياتهم ، أخذت دول هذه القارة تنهض شيئاً فشيئاً ، وبدأ بصيص نور الحضارة الأوروبية ينمو ويتسع في أواخر القرن السادس عشر مستمداً ضياءه من الإنجازات العلمية التي كانت ترى ، والاكتشافات الجغرافية التي كانت تتسع رقعتها باطراد ، والأفكار الجديدة التي حملتها الثورة الفرنسية .

وفي هذه البيئة الناهضة التي كانت تريد أن تنفلت من عقال الماضي ، وتنطلق صوب تحقيق الأهداف المكبوتة ، وإخراج الطاقات الكامنة ، والتحرر من أسر المعتقدات والمبادئ المنبوذة ولدت نظرية الحرية «محمدة قوتها من الثورات الكبيرة التي شملت الأفكار السياسية والمؤسسات السياسية لغرب أوروبا»^(١).

وكان للسياسة التي مارستها الكنيسة ، كخلق باب التفكير والاجتهاد وحصره في رجالها أثر كبير في ظهور حركات إصلاحية ثارت على هذه السياسة ، ودعت إلى إطلاق حرية الفكر والحوار ، وأعلنت رفضها التحجر والانغلاق .

(١) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٨ .

وانطلقت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثورة فكرية «تدور حول اعتقاد الإنسان أنه سيد نفسه وأنه يمكن عن طريق العلم والفهم أن يحقق أسباب القوة وأن يفهم ، وأن يسود العالم بطريقة أفضل»^(١).

وشكلت الثورات التي انطلقت في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نقطة انعطاف مهمة في تاريخ نظرية الحرية ، وبخاصة الثورة الفرنسية التي انطلقت عام ١٧٨٩ وأعلنت حقوق الإنسان ، وكان لها مفهوم اقتصادي مفاده «ترك الفرد حراً في مزاولته نشاطه الاقتصادي ونشاطه الفكري دون أي تدخل من جانب الدولة في هذا النشاط بأي شكل من الأشكال»^(٢).

ومع انتشار مبادئ هذه النظرية واتساع رقعتها أخذت دول أوروبا الغربية بانتهاجها سياسة عامة لها ، ثم خطت دول أخرى خطواتها كالولايات المتحدة واليابان وعدد من دول أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات.

ثانياً: مبادئها:

استندت نظرية الحرية إلى مبادئ عدة بنت عليها فلسفتها وأفكارها ، وتأثرت بأراء عدد من كبار الفلاسفة الغربيين في السياسة والاقتصاد والتربية منهم آدم سميث وجون لوك وجون ملتون وديكارت ولا مارك ونيوتن.

وتلخص فلسفة هذه النظرية بأنها نظرت إلى الإنسان على أنه «مخلوق يسيره العقل لا العاطفة ، والعقل من طبيعته البحث عن الحقيقة ، وهذا يؤدي إلى معرفة قوانين الطبيعة ، فالحقيقة تستمد من عقل الإنسان لا من السلطة الحاكمة ، والإنسان أيضاً كائن أخلاقي ، والأخلاق هي التي تحدد التزاماته نحو الآخرين»^(٣).

(١) المرجع نفسه والمكان نفسه.

(٢) عبد اللطيف حمزة الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢٠.

(٣) محمد موفق الغلاييني: وسائل الإعلام وأثرها في وحدة الأمة ، مرجع سابق ص ١٩٣.

ويرى أنصارها أنه ليس «من واجب الحكومات أن تفرض أي سلطة على حرية الكلمة ، ولا على الصحافة الحرة ، وحبثهم في ذلك أن التخلل الخلاق أفضل من النظام المؤدي إلى الخمود»^(١).

وركز منظرو هذه الفلسفة على الجانب الاقتصادي في حياة المجتمع ، وأولوه عناية كبيرة واهتماماً بالغاً. فلقد دعا آدم سميث إلى انتهاج «قوانين الاقتصاد الكلاسيكية التي تدعو إلى عدم تدخل الحكومة في السوق نظراً لأنه سينظم نفسه»^(٢) وأوضح هذا الاقتصادي أن الحكومة المثلى «هي التي تحكم أقل»^(٣).

ولا أدل على ذلك من أخذ هذه النظرية تسميتها من تسمية النظام الاقتصادي الحر (الليبرالي) وهذه النظرية «هي وعاء الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية واليابان ، ومن يأخذ من الدول المتقدمة بالنظام الاقتصادي الحر»^(٤).

كما ترى هذه النظرية أن «الطريقة الوحيدة لمعرفة الحقيقة تكون بترك الآراء تتصارع وتتنافس بحرية في ميدان أو سوق حرة مما يتيح للأفراد الفرصة لمقارنة الآراء المختلفة واختيار الرأي الأصوب الذي يسود في النهاية»^(٥).

والصحافة في هذه النظرية «تقبل أو تدعي أنها تقبل الالتزام بإعلام الناس عن أنشطة الحكومة ومراقبة هفواتها ، أو نظرياً على الأقل ، فإنها تعتبر سلطة رابعة تكمل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية»^(٦).

(١) مصطفى المصمودي: النظام الإعلامي الجديد ، سلسلة عالم المعرفة ، الحزب . ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ ، ص ٨٢ .

(٢) أحمد بدر: الاتصال بال الجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

(٣) المرجع نفسه والمكان نفسه .

(٤) محمد سيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(٥) جيهان رشتي: نظم الاتصال ، الإعلام في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٦) جون ميرل وآخر: الإعلام وسيلة ورسالة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

وأُتاحت هذه النظرية من خلال فلسفتها الاقتصادية فرصة ثمينة «لظهور الديمقراطية الرأسمالية وظهور الاحتكارات بأوسع معانيها»^(١).

وفي ظل هذه النظرية تمكنت المجتمعات من تحقيق انتصارات مهمة منها «التوسع في التعليم ومنح حق الانتخاب لأكثر المواطنين ، وحق الفرد في ممارسة نشاطه الاجتماعي والتنافس في الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح - المادي - وزيادة الإنتاج بالجملة»^(٢).

كما نجحت هذه الثورة الفكرية في تحويل «مركز الاهتمام من الأفكار اللاهوتية والدينية إلى العلم ، أي من التناقضات الدينية إلى البحث العلمي»^(٣).

إن من أبرز ما يميز هذه النظرية التركيز على الإنسان ومنحه أكبر قدر من الحرية ، وإطلاق العنان لأفكاره وإبداعاته وتصوراتهِ وإمكانياته ، ورفض القيود المفروضة من الحكومات على الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وبروز الجانب الاقتصادي بشكل لافت للنظر ، مع الحرص على تحقيق الأرباح المادية من خلال العمل الحر في هذا المجال.

وقد شكلت هذه المنطلقات المبادئ الأساسية التي قامت عليها حرية وسائل الإعلام في الدول التي انتهجت أفكار هذه النظرية ، لكن الواقع العملي يدل على أن «تطبيق مبدأ حرية الصحافة لا يزال بعيداً عن كونه تطبيقاً صريحاً ، حيث لم تتم حتى الآن تسوية قضية ما إذا كانت حرية الصحافة هدفاً في حد ذاته أو وسيلة لتحقيق غاية ، أو حقاً مطلقاً»^(٤).

وقد تأثر الإعلام الغربي تأثراً كبيراً بهذه النظرية فبدأ «متحرلاً من ضوابط الدين وقيمه ، وظهر ذلك في جميع وسائل الإعلام بدون استثناء ، ولكنه كان

(١) عبد اللطيف حمزة ، والإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٢) المرجع نفسه والمكان نفسه .

(٣) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

(٤) Mcquail. Denis, Mass. Communication Theory. Op cit PIII. (٤)

أكثر ظهوراً في الوسائل السمعية البصرية»^(١).

ثالثاً: خصائصها الإعلامية:

تستند الفلسفة الإعلامية لنظرية الحرية إلى «إبعاد كل أنواع سيطرة الحكومة وتحكمها في وسائل الإعلام (فيما عدا بعض التدخل فيما يخص قوانين القذف والخلاعة) وذلك بهدف إنشاء سوق حرة للأفكار ، وإتاحة الفرصة لما يسمى بعملية التصحيح الذاتي للمجتمع التي تتم من خلال الحوار وتبادل الأفكار»^(٢).

ويمكن تبين الخصائص الإعلامية لهذه النظرية من خلال ما يلي^(٣):

١ - التحرر من الضوابط الرقابية :

إن مساحة الحرية الواسعة التي منحتها نظرية الحرية لمجتمعاتها انعكست بشكل كبير على تحرر وسائل الإعلام من قيود الرقابة وضوابطها الصارمة ؛ إذ أصبح بإمكان هذه الوسائل بث ونشر الأخبار والتقارير التي تريدها من دون قيود ولا شروط ، باستثناء تلك المتضمنة قذفاً أو تشهيراً أو إخلالاً بقوانين الخلاعة

(١) محمد موفق الغلاييني: وسائل الإعلام وأثرها في وحدة الأمة ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

(٢) عثمان محمد الأخضر العرابي: النظريات الإعلامية المعيارية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٣) انظر عبد اللطيف حمزة: الإعلام له تاريخه ومذاهبه ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

- عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ص ١٢١ - ١٢٢ .

- أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٢١ - ٣٢٤ .

- حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، مرجع سابق ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

- كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

Mcquail. Denis, Mass Communication, Theory, OP cit, PP- 112 - 116

السارية ، ولم تكن هذه المواد الإعلامية تخضع لرقابة مسبقة من قبل الجهات الرسمية .

٢ - حرية التراخيص :

كانت تراخيص إصدار الصحف والمجلات والمطبوعات الإعلامية ، وفيما بعد إنشاء مؤسسات تحوي محطات إذاعة أو تلفزة ، أمراً متاحاً للجميع ، ولم تكن الحكومات ترفض أي طلب للتراخيص بذلك من أي شخص أو جهة .

٣ - التركيز على الجانب المادي :

سعت وسائل الإعلام إلى الريح المادي السريع واعتبر الإعلام صناعة حديثة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، وتهدف إلى تحقيق عائد مادي مجز . كما أن من مهمة هذه الوسائل تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستقلال الاقتصادي ، ومن ثم الاستقلال الفكري .

وأدى ذلك إلى زيادة مساهمات وسائل الإعلام في الاقتصاد الوطني . ويوضح ذلك رئيس اللجنة الفدرالية الأمريكية للاتصال بقوله «إن الأنشطة الإعلامية التي كانت نسبتها لا تزيد في سنة ١٨٨٠ على ٢ في المئة ضمن الحركة الاقتصادية من تشغيل وإسهام في الإنتاج ، قد تجاوزت بعد قرن ، أي في سنة ١٩٨٠ ، نسبة ٦٦ في المئة من المنتج القومي الأمريكي»^(١) .

٤ - استخدام المعايير المهنية :

وضعت الفلسفة الإعلامية لهذه النظرية معايير مهنية تحكم عملها وتضبطه ، وتحدد الأسس العريضة التي ينبغي على الإعلاميين اتباعها والاهتداء بها .

٥ - استخدام المواد الإعلانية :

اعتمدت وسائل الإعلام على المواد الإعلانية لتمويلها ، وتغطية نفقات الأجور المختلفة للعاملين فيها . وقد توسع ذلك مع ازدياد أنشطة التسويق

(١) مصطفى المصمودي : النظام الإعلامي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

وتسارع التجار والصناعيون إلى الإعلان عن بضائعهم من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن. وقد أسهمت المواد الإعلانية في إنشاء عدد كبير من الصحف ، وانتشال عدد آخر منها من التوقف والإفلاس.

٦- وضع قيود على تملك الحكومات للصحف:

لم يكن للحكومات الحق في إصدار الصحف ، أو امتلاكها ، أو المساهمة في ملكيتها وتمويلها ومساعدتها على تخطي مشكلاتها المادية.

٧- حماية مالكي وسائل الإعلام:

استهدفت هذه النظرية حماية مالكي وسائل الإعلام الذين كانوا يسيطرون على مؤسسات إعلامية كبيرة تؤمن لهم نفوذاً واسعاً دون أن ينطبق ذلك - بشكل كاف - على الإعلاميين العاملين في هذه المؤسسات.

٨- الانعتاق من قيود النشر:

لم تكن وسائل الإعلام ملزمة بنشر أي مادة إخبارية تصل إليها من الحكومات ، وبذلك لا تكون الحكومة أو السلطة مصدر الحقيقة أو الرأي بأي حال من الأحوال.

إن هذه الخصائص تتمتع بها وسائل الإعلام في الدول التي تطبق مبادئ نظرية الحرية لا تعني إن إعلامها لا يعاني «بعض المزالق الخطيرة ، فوسائل الاتصال الجماهيرية (إذاعة ، صحافة ، تلفزيون) التي يمتلكها أفراد تعكس بدرجات متفاوتة اهتمامات أصحابها ، وخاصة الاقتصادية أو المادية. كما أن وسائل الاتصال الجماهيري التي تمتلكها مؤسسات خاصة خارج نطاق الرقابة الحكومية قد تتحول بسهولة إلى وسائل إعلامية رخيصة هدفها الأساسي الكسب المالي السريع ، وجمع الأرباح الطائلة على حساب الأهداف الإعلامية الوطنية المزعومة»^(١).

(١) علي محمد النجعي: تنمية مؤسسات الإعلام الإسلامية ، في (وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على المجتمعات الإسلامية ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، المغرب ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، ص ٢٥٦.

الرأي الإسلامي :

ومقارنة بهذه النظرية فإن الفلسفة الإعلامية في الإسلام لا تقيد الجماهير ، ولا تطلق سراحها بشكل جامح دون ضوابط أو قيود «فليس لأحد أن يفرض ما يهواه من لوائح ويسن ما يشاء من قوانين ، أو يبيع ما يعتقده من أمور تحكمها رغباته وغرائزه ، لأن إرادة الله القاهر فوق عباده هي التي تصوغ شكل الحياة في المجتمع المسلم ، وتفرض على الجميع الالتزام بما أورده في كتابه ، وما جاء على لسان نبيه المصطفى ﷺ»^(١).

وهذا يعني الالتزام بالأوامر التي جاء بها البيان الإلهي ، ووضحها البشير النذير في سنته الشريفة تطبيقاً لقول الباري سبحانه وتعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(٢).

وقوله سبحانه : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٣).

ولا ريب في أن التفلت من الضوابط ، والانعتاق من جميع القيود ، والتحرر من جميع الروابط ، من دون إطار محدد واضح يحصر هذا التحرر يمثل «عين الهمجية ، وهي التي تسوق المجتمع إلى الدمار ، وتعرض مؤسساته للخراب ، ومن أجل ذلك وضع الإسلام لحقوق الإنسان مفهوماً يدعم الروابط بين الناس ، ويمنع الاعتداء على مصالح الآخرين ، أو مشاعرهم»^(٤).

الخبر في نظرية الحرية :

اعتماداً على الخصائص الإعلامية لنظرية الحرية يمكن تبين مفهوم الخبر في

-
- (١) محيي الدين عبد الحلیم: إشكالية العمل الإعلامي بين الثابت والمعطيات العصرية ، مرجع سابق ، ص ٨٢.
 - (٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٣٦.
 - (٣) سورة الحشر ، الآية : ٧.
 - (٤) محيي الدين عبد الحلیم: إشكالية العمل الإعلامي بين الثابت والمعطيات العصرية ، مرجع سابق ، ص ٨٥.

هذه النظرية ، ومعرفة مميزاته ، ووظائفه وأهدافه ، والخروج بتعريف واضح له .

إن أشهر تعريف تداولته نظرية الحرية للخبر هو «أن الخبر هو الإثارة والخروج عن المألوف ، عندما يعرض الكلب رجلاً فليس هذا بخبر ، ولكن عندما يعرض الرجل كلباً ، فهذا هو الخبر»^(١) .

وهذا التعريف يعطي الخبر صورة محددة ، فلا يمكن اعتبار كل حدث خبراً ، بل لا بد من أن يكون هذا الحدث مهماً ، أو غريباً أو يثير الاهتمام ، أو يلفت الأنظار .

ووفقاً للخصائص الإعلامية يمكن النظر إلى الخبر الصحفي في هذه النظرية من خلال الاعتبارات التالية :

(أ) الاعتبار الأول :

إن وسائل الإعلام هي أداة الإنسان المثلى إلى اكتشاف الحقائق ومعرفة الأمور ، وما دام الأمر كذلك «فإن التعامل مع الأخبار لا ينبغي أن يقيد بأي قيود أو شروط ، وهذا اعتبار مهني بحث ينبغي أن تضعه وسائل الإعلام في مقدمة المسلمات»^(٢) .

(ب) الاعتبار الثاني :

إن الأخبار يجب أن تغطي جميع الأنشطة البشرية كالأنشطة البشرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، مع إمكانية تغليب جانب على آخر وفقاً للأحداث الجارية .

(ج) الاعتبار الثالث :

على الرغم من الحرية المتاحة لوسائل الإعلام وعدم وجود رقابة مسبقة

(١) نسب هذا التعريف إلى أكثر من شخص ، وربما كان ذلك لفرط غرابته وشهرته ودقة تعبيره عن مدرسة الإثارة .

(٢) كرم شليبي : الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

على الأخبار ، فإن هناك مناطق محدودة حساسة محظور الدخول إليها والتعامل مع ما يتعلق بها من دون قيود أو شروط ككسر الأخبار الضارة بأمن الدولة ، أو المتضمنة قذفاً وتشهيراً بالحكام ، أو المحرصة على الفحش والدعارة .

(د) الاعتبار الرابع :

إن وسائل الإعلام «محكومة بعامل اقتصادي هو تحقيق الأرباح ، الذي يكفل لها الاستمرار ، والاستقلال ، ولن يتأتى ذلك إلا بتوزيع أضخم لجمهور أكبر ، يغري المعلن بالنشر في وسيلة رائجة»^(١).

وأستناداً إلى هذه الاعتبارات فقد جاء تعريف الخبر في ظل هذه المدرسة محدداً في إطار مدرستين هما :

١ - المدرسة المهنية :

تولي هذه المدرسة أهمية للمعايير المهنية للخبر ، انطلاقاً من الوظائف المحددة له ، والمتمثلة «بالإعلام ، والترفيه ، والتسويق ، والتنوير العام ، وخدمة النظام الاقتصادي ، والمحافظة على الحقوق المدنية»^(٢).

وأهم هذه الوظائف لدى أنصار هذه النظرية هي «تنوير الجمهور»^(٣).

وترى الفلسفة الإعلامية لهذه النظرية أن هذه المعايير تمكن الأفراد من تقييم الأخبار ونقدها ، ومن هنا فإن على العاملين في المؤسسات الإعلامية اتباع «مجموعة فرعية من قواعد تطبق غالباً بحزم ، وهي تلك التي تحدد ماهية الأخبار ، وثمة عدة خطوات تطبق للتأكد من أن كل عضو في المؤسسة الإعلامية يعلم ماذا يجب عليه فعله بالنسبة لنظمها وأعرافها»^(٤).

وتعتبر هذه الفلسفة أن الخبر هو «حجر الأساس في بناء الصحافة ، وهو

(١) المرجع نفسه والمكان نفسه .

(٢) أديب خضور : مدخل إلى الصحافة ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٣) إبراهيم إمام : الإعلام والاتصال ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م ، ص ١٦٩ .

(٤) ل. جول مارتين : نظم الإعلام المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

المادة التي تقوم عليها الصحافة بجميع فنونها المعروفة ، كالمقال ، والتعليق ، والزاوية ، والتقرير ، والتحقيق ، والنقد^(١) .

وعلى هذا الأساس جاءت نظرة هذه المدرسة إلى الخبر الصحفي باعتباره «كل الأحداث التي تقع وتجري حول الإنسان في أي مكان بصرف النظر عن موقع حدوثها ، أو طبيعتها ، أو نوعيتها»^(٢) .

واعتبر بعض الكتاب أن كلمة الخبر (News) ترجع إلى أن كل حرف منها يمثل اتجاهاً من الاتجاهات الجغرافية الأربعة ، ف N تمثل الحرف الأول من كلمة الشمال (North) ، و E يمثل الحرف الأول من كلمة الشرق (East) و W تمثل الحرف الأول من كلمة الغرب (West) و S تمثل الحرف الأول من كلمة الجنوب (South)^(٣) .

ووفقاً لهذه الآراء والاعتبارات وضعت عدة تعريفات للخبر منها أنه «كل شيء يهتم به القراء ، ويكون ذا صلة واضحة بشؤونهم الشخصية ، وأحوالهم الاجتماعية ، وعلاقاتهم بالدولة وبالأشخاص»^(٤) .

ويعرفه أحد الصحفيين بأنه «وصف أو تقرير لحدث مهم بالنسبة للجمهور ، كما هو مهم بالنسبة للمخبر الصحفي نفسه»^(٥) .

ويعرفه آخر بأنه «النوع الصحفي الذي يتضمن معلومات جديدة لم تكن معروفة من قبل بالنسبة لشريحة واسعة من الناس»^(٦) .

ووفقاً لهذه التعريفات يمكن القول: إن الخبر في هذه المدرسة يركز إلى المقومات التالية:

(١) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) المرجع نفسه والمكان نفسه .

(٣) محمود دهم: فن الخبر ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٤) عبد اللطيف حمزة: المدخل في فن التحرير الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٥) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٦) أديب خضور: مدخل إلى الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

١ - إن الخبر الصحفي «هو كل جديد يهم أكبر عدد ممكن من الناس»^(١).
٢ - إن الخبر أساس المواد الصحفية ، وإن بقية المواد ، كالتقرير والتحليل تعتمد عليه اعتماداً رئيسياً.

٣ - إن الشرط الوحيد الواجب توافره في الخبر هو «الحالية أو الجدة ، وليس مهما بعد ذلك نوع الخبر ، أو طبيعته ، أو تأثيره»^(٢).

وعلى الرغم من إطلاق هذه النظرية العنان للإعلاميين لكي ينشروا أي خبر ، ويتكلموا عن أي حدث ، مع إبداء الرأي والنقد والتحليل ، فإن الواقع العملي يملئهم اختيار أحداث معينة في مناطق محددة تهم أكبر شريحة من القراء أو المستمعين أو المشاهدين المتابعين للوسيلة الإعلامية.

٢ - مدرسة الإثارة:

أدى سعي وسائل الإعلام إلى تحقيق أرباح كبيرة عن طريق كسب أكبر عدد ممكن من الزبائن (القراء والمستمعين والمشاهدين) إلى البحث عن الوسائل التي تضمن جذب هؤلاء الزبائن والأساليب التي تشدهم وتسيطر على أفكارهم ، والطرائق التي يمكن بها استثارتهم واستنفار فضولهم.

ووجدت هذه الوسائل أن الأمور المثيرة والغريبة المدهشة الخارجة عن المألوف هي العوامل المشتركة الأكثر جذباً للزبائن ، معتبرة ذلك «أفضل الأساليب وأسهل الطرق لاستهواء القراء ، والضمان الأكيد لأن يظل القارئ في حالة الاستفهام ومتابعة دائمة ، وترقب وتلهف في انتظار الجريدة»^(٣).

ورأى منظرو هذه المدرسة أن «الإثارة تشكل العنصر الأساسي في الخبر والعمود الفقري الذي يقوم عليه بناء الخبر»^(٤).

ويعرف هؤلاء الخبر بأنه «تلك المعلومة الجديدة التي تثير اهتمام أكبر عدد

(١) إبراهيم إمام: دراسات في الفن الصحفي ، مرجع سابق ص ٩٥.

(٢) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

(٣) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

(٤) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

من القراء»^(١) وأن الخبر الذي لا يشير اهتمام القراء لا يعد خبراً.

وأهم الصفات التي تثير القراء في الأخبار «صفة الغرابة أولاً ، وصفة الدراما ثانياً ، ومن الأخيرة صفات الجنس والغموض والشهرة والعقائد والأمور الشخصية»^(٢).

ويشرح رائد الصحافة الشعبية في بريطانيا نور ثكليف الأمور المثيرة للاهتمام بقوله «في شارع تسكنه مئة أسرة وأسرة ، لا يلتفت الناس إلى مئة أسرة تعيش عيشة مألوفة ، بينما يلتفتون إلى أسرة واحدة تكون لها حالة شاذة ، كحالة طلاق ، أو جريمة ، أو نحو ذلك»^(٣).

ومن التعريفات الواردة للخبر عن رواد هذه المدرسة :

(١) «الخبر تقرير وقتي عن أي شيء مثير بالنسبة للإنسان ، والخبر الجيد هو الذي يشير اهتمام أكبر عدد من القراء»^(٤).

(٢) الخبر هو محصلة «الجنس والعنف والإثارة»^(٥).

(٣) الخبر هو «الوقائع الأساسية التي تتعلق بأي حدث أو مناسبة أو فكرة تتحوذ على اهتمام الناس ، وتؤثر على الحياة وعلى السعادة البشرية»^(٦).

وكانت الصحف التي اتبعت هذه المدرسة تسعى وراء الأخبار المثيرة الغريبة على حساب الأخبار الجادة الرصينة ، وكانت الصحف الشعبية خير مثال على الصحف التي اتبعت هذا النهج.

ويعتبر تركيز هذه المدرسة على عنصر الإثارة عن «الفلسفة الليبرالية التي

(١) المرجع نفسه والمكان نفسه.

(٢) عبد اللطيف حمزة: المدخل إلى فن التحرير الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٧٦.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٧.

(٤) فاروق أبو زيد ، فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

(٥) إبراهيم إمام: دراسات في الفن الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

(٦) المرجع نفسه ، ص ٩٦.

سادت الحياة السياسية والاجتماعية في أوروبا والولايات المتحدة^(١) حينذاك .

لقد تطور مفهوم الخبر في هذه النظرية عما كان عليه في نظرية السلطة بشكل كبير ، وتحرر الإعلاميون من القيود التي كانت مفروضة عليهم ، ومن المساحات الضيقة التي كانوا محاصرين فيها ، وأعطيت للأخبار عناية فائقة ، ووضعت لها معايير مهنية شكلت الانطلاقة الأساسية نحو قيام صحافة مهنية متخصصة تلتزم بمعايير واضحة ، وضوابط محددة .

لكن أكثر المعايير استخداماً كان الإثارة ويعزى ذلك إلى السعي الحثيث إلى جذب أكبر عدد من القراء ، وإيقائهم متلهفين مترقبين صدور الصحيفة ، وبهذا تتمكن الصحيفة من تأمين الربح المادي المطلوب ، والإبقاء على مكان مناسب لها في ظل الصراع المحموم والتنافس الشديد من أجل البقاء ، والهروب من شبح الإفلاس .

* * *

(١) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

الخبر في نظرية المسؤولية الاجتماعية

أولاً: تاريخها:

استطاعت نظرية الحرية أن تفرض هيمنتها ، وأفكارها ومبادئها على عدد كبير من النظم السياسية في الدول الغربية والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، ومع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين أخذت هذه النظرية تتعرض لانتقادات شتى بسبب مفهوم الحرية الواسع الذي تبنته ، وعدم وجود ضوابط تحد من انفلاتها وسلبياتها ، أو حدود تضعها في إطار واضح المعالم والأبعاد بعد أن تضخمت رؤوس الأموال ، وأضحى المجتمع الرأسمالي «طبقتين هما طبقة الأغنياء المرففين في الغنى ، وطبقة الفقراء الواصلين بالفقر إلى أدنى درجاته»^(١).

وتنادى عدد من المفكرين إلى وضع مفهوم جديد للحرية يضمن توجيهها نحو خدمة المجتمع ، وتأمين مصالح أفرادها الأساسية ، ومساهمتهم في بناء مجتمع قوي مزدهر يعيش فيه الغني والفقير حياة كريمة تضمن مصالح الغني وأعماله التجارية ، وتوفر عيشة مناسبة للفقير وحاجاته الأساسية ، بحيث تصبح هذه الحرية «جزءاً لا يتجزأ من التركيب الاجتماعي المعقد الذي يستلزم المسؤولية والحرية جنباً إلى جنب»^(٢).

واعتبرت هذه النظرية التي نشأت في الولايات المتحدة وإنكلترا أن «أي

(١) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٢) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .

حرية لا بد وأن تقابلها مسؤولية ، وبالتالي فإن من يتمتع بالحرية عليه التزامات معينة قبل المجتمع»^(١).

وأن الحرية هي «حق وواجب ونظام ومسؤولية في وقت واحد»^(٢).

وتبنت معظم الدول التي كانت تتخذ مبادئ نظرية الحرية منهاجاً لها هذه النظرية الجديدة ، وإن لم ترق إلى تطبيقها بحذافيرها ، وأصبحت التسمية الجديدة لكل من هذه الدول «دولة الخدمة العامة ، أو دولة الخدمة الاجتماعية»^(٣).

وثمة عوامل عدة أسهمت في ميلاد هذه النظرية هي :

١ - التطورات الصناعية والتعاونية الهائلة المتسارعة باطراد ، والتي أثرت في نمط الحياة السائد في الدول الغربية .

٣ - «النقد المرير الموجه للصحافة ووسائل الإعلام بالنسبة لنمو حجمها ، وزيادة احتكاراتها ، وأهميتها ، مما يجعلها عامل ضغط حتى على الحكومة نفسها ، وربما يؤدي إلى عرقلة إجراءاتها»^(٤).

٣ - ازدياد الشكاوى من الحرية المطلقة للصحافة ، والتي نجم «عنها فساد الأخلاق وانحطاط القيم الإنسانية»^(٥).

٤ - ارتفاع الأصوات التي تتهم سوق الأفكار الحرة بالفشل في الوفاء «بما وعدت به من حرية الصحافة وتحقيق الفوائد المتوقعة»^(٦).

(١) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

(٢) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢٤.

(٣) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(٤) أحمد بدر: الاتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦.

(٥) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

(٦) حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٣.

٥ - «الجو الفكري الجديد الذي عبر فيه بعض المفكرين عن شكهم في الفروض الأساسية التي تقوم عليها نظرية الحرية بجوانبها المطلقة»^(١).

ويجب الإشارة إلى أن هذه النظرية لم تنفرد الدول الغربية الغنية بتبنيها ، بل انتشرت في عدد من الدول النامية ، ودول أوروبا الشرقية والجمهوريات التي كانت سابقاً تحت لواء الاتحاد السوفيتي ، وإن كانت تحول دون تطبيقها في هذه الدول تطبيقاً مثالياً عقبات شتى .

ثانياً: مبادئها:

اعتمدت نظرية المسؤولية الاجتماعية في مبادئها على نظريات وآراء عدد من المفكرين والمنظرين العالميين ، معظمهم من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ، واعتبرت آراء هؤلاء تطويراً لمبادئ ومنطلقات نظرية الحرية ، وتفعيلاً لدورها في المجتمع ، وسداً للشغرات التي كانت موجودة فيها ، من حيث دورها في القيم الأخلاقية للمجتمع والإصلاح الذاتي لأبنائه .

وهذه النظرية لا تنكر عقلانية الإنسان وحرية ولكنّها تنكر «ما تذهب إليه نظرية الحرية من أن الإنسان يسعى بطريقة فطرية وغريزية للبحث عن الحقيقة والاقتراء بها»^(٢).

فالإنسان وفقاً لذلك مدعو إلى أعمال عقله ، وتشغيل فكره ، وشحن طاقاته ، والبحث عن الحقيقة ، والحرص على أخذها من مصادرها الموثوقة المأمونة ، لا أن يبقى أسيراً لما يتلقاه من غيره ، مهملاً ما يمليه عليه الواجب والضرورات ، مقابل ما يراه أو يسمعه بطريقة سلبية تتسم بعدم المبالاة .

وتشدد هذه النظرية على ضرورة تفعيل عملية الإصلاح الذاتي وإعطائها أولوية على قضايا المجتمع الأخرى ، ويرى أنصارها أن عملية التحام الآراء وتمازجها وصولاً إلى رأي موحد ليس لها ما يبررها ، مبررين ذلك بأنه ليس

(١) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٢٧ .

هناك ما يؤكد أن «الفكرة سوف تلتحم مع فكرة أخرى في الإطار السليم ، كما أن هناك عدداً قليلاً جداً من المواطنين ممن يبحثون بإخلاص عن الأفكار التي تنقد وتنقد الأفكار التي سبق اعتناقها»^(١).

وتدعو هذه النظرية إلى «تدخل الدولة لتحقيق مجموعة من التشريعات التي تستهدف تقديم بعض التنازلات لصالح الطبقات العاملة والفقراء ، كقوانين التأمين ضد البطالة ، والتأمين ضد العجز ، والتأمين الصحي ، والتأمين على الحياة»^(٢).

إن الحرية لدى أنصار هذه النظرية مقيدة بالمسؤولية الاجتماعية ، فلإنسان الحرية الكاملة في تصرفاته كافة ، بشرط أن تكون هذه الحرية مسؤولة ، أي أن تكون لها ضوابط وقيود ، فلا تتعدى حرية الغير ، ولا تكون على حساب أمن البلاد ومصالحها العليا ووحدتها الوطنية ، ولا تبنى على ظلم الآخرين وإيقاع الأذى بهم ، ولا تقوم على جعل الغني يحصل ثروته على جثث الفقراء والمعوزين والمحتاجين ، وعلى استئثار فئة معينة بمصالح المجتمع وتحكمها في مقدرات الآخرين وحاجاتهم الأساسية ، والحرية في رأيهم حق وواجب ، ونظام ومسؤولية.

ثالثاً: خصائصها الإعلامية

تستند الفلسفة الإعلامية لهذه النظرية إلى مبادئ نظرية الحرية في إبعاد السيطرة الحكومية المباشرة على الصحافة ولكنها في الوقت نفسه «تحمل الأفراد والهيئات والمؤسسات الإعلامية القائمة مسؤولية تعليم الجماهير ، ودفع الحوار الاجتماعي ، وتوفير اهتمام كبير برأي المجتمع المحلي ومجموعات المواطنين الاستهلاكية وغيرها ، والتقيد بأخلاقيات المهنة

(١) أحمد بدر: الاتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص

٣٢٨.

(٢) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

الصحفية»^(١) وترى هذه النظرية أن عليها أن «تعقد صلحاً بين ثلاثة مبادئ مختلفة ، هي مبدأ الحرية الفردية والاختيار ، ومبدأ حرية الصحافة ، ومبدأ التزام الصحافة تجاه المجتمع»^(٢).

ويمكن إبراز الخصائص الإعلامية لنظرية المسؤولية الاجتماعية بما يلي^(٣):

- ١ - إن وسائل الإعلام ليست ذاتية بقدر ما هي موضوعية ، وليست ملكاً للأفراد بقدر ما هي ملك للصالح العام ، وعليها التزامات معينة تجاه المجتمع .
- ٢ - حيادة وموضوعية وسائل الإعلام تجاه الحكومات والقضايا الخلافية على مستوى المجتمع .
- ٣ - تعددية وسائل الإعلام بحيث تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع عبر إتاحة الفرصة للآراء المختلفة لأن تُعرض فيها ، مع إعطائها حق الرد .
- ٤ - التنديد بالأعمال الصحفية المنحرفة ، واستدعاء الصحفيين الذين تبدر منهم هذه الأعمال ، وتوجيه اللوم لهم إذا اقتضى الحال .
- ٥ - الالتزام بمجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تسعى إلى إيجاد توازن بين حرية الفرد ومصالح المجتمع .
- ٦ - تجنب كل ما من شأنه أن يساعد على حدوث الجرائم والعنف والفوضى

(١) عثمان محمد الأخضر العرابي: النظريات الإعلامية المعيارية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) Mcquail. Denis Mass Communication Theory, OP cit, P117.

(٣) - انظر عبد اللطيف حمزة: الإعلام له تاريخه ومذاهبه ، مرجع سابق ، ص ٣٦ - ٤٢ .
- الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ - ١٤٠ .
- أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

- فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٣٣ - ٣٤ .

- حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، مرجع سابق ص ١٥٣ - ١٥٤ .

- كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

Mcquail, Denis, Mass Communication Theory, OP cit, PP116 - 122

المدينة ، أويسيء إلى الأقليات العرقية .

٧ - الحفاظ على النظام السياسي القائم من خلال تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة التي تساعد على تكوين رأي عام مستير ، بناء على مناقشة للأمور العامة التي تهم المجتمع .

٨ - يجب أن يكون الإعلاميون مسؤولين أمام المجتمع إضافة إلى مسؤوليتهم أمام من يعملون لديهم .

٩ - خدمة النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي عن طريق الإعلانات التي تهم التجار والزبائن .

١٠ - تقديم برامج وألوان التسلية والترويح .

موقف الإسلام من هذه النظرية :

وقد يبدو للوهلة الأولى أن مبادئ هذه النظرية متطابقة مع مبادئ الإسلام وهدية في الحياة ، ومنهجه في التشريع ، إلا أن الحقيقة غير ذلك ، فقد يلتقي الإسلام مع بعض الجوانب والنقاط في هذه النظرية ، إلا أنه يختلف اختلافاً كبيراً معها في جوانب عدة .

فالإسلام ينطلق أساساً من عقيدة راسخة ، منزلة من الباري سبحانه إلى رسوله الكريم بواسطة وحيه الأمين ، وهي واضحة في التشريع السماوي الخالد ، ومفصلة في سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام .

والمسؤولية الاجتماعية مفهوم يحتمل تأويلات كثيرة ، تتباين من مجتمع إلى آخر ، في حين أن المسؤولية في الإسلام واضحة بينة ، لا تحتمل لبساً ولا غموضاً .

فوسائل الإعلام مسؤولة أمام الله سبحانه وتعالى قبل أن تكون مسؤولة أمام المجتمع والقائمين عليها ، وهي مسؤولية نابعة من الإيمان الحق ، الذي غمر القلوب ، وسكن الأفئدة ، وتمثل عملاً صالحاً لخير الجميع ، ودعوة إلى الحق بالحنّة ، والتزاماً بأخلاق الإسلام وآدابه .

والفلسفة الإسلامية في الإعلام «فلسفة راسخة لا تتعدل أو تتبدل بحسب

الظروف والمتغيرات التي تفرض نفسها على الساحة المحلية أو الدولية - كما هو الحال في الفلسفة الليبرالية أو نظرية المسؤولية الاجتماعية - لأنها تتميز بالثبات والمرونة في نفس الوقت ، ثابتة ثبات العقيدة ، ومتحركة مع حركة الحياة^(١) وهي تخدم الإنسان وتقدره ، وتلبي فطرته التي فطره عليها الباري سبحانه ، وتدعو إلى إشغال العقل ، وإعمال الفكر ، وإطلاق الطاقات ، لتحقيق الخير للمجتمع ، وإعمار الكون.

وإذا كانت أجهزة الإعلام «تحتعين بعلماء الدين للإسهام في نشاطها ، ووضع الضوابط الشرعية ، والمشاركة في تطويرها وتقويمها وتعديل مسارها وإبداء الرأي في خططها ، فإنها في الوقت نفسه - تحتعين بعلماء في مختلف المجالات والمعارف لأداء هذا الدور ، كخبراء المعلومات ، وعلماء السياسة وأساتذة علم النفس والقانون والعلوم التربوية»^(٢).

والإسلام ترك باب الاجتهاد في الدين مفتوحاً مشرعاً أمام ما يحدث من تطورات ، وما تقتضيه مصلحة الأمة ، إلا ما ورد فيه نص قطعي ثابت. وهذا الاجتهاد يتيح لعلماء الأمة الإسلامية إصدار الفتاوى المختلفة التي تضمن مصلحة الأمة وتدرأ المفاسد عنها.

والحقيقة أنه «لو التزمت الأجهزة الإعلامية في العالم الإسلامي بالثوابت والأصول ، وانطلقت منها إلى آفاق الحياة الرحبة ، تعمل وتجتهد وتبدع وتضيف ، لكان للعالم الإسلامي شأن آخر ، ولما أصبح حال الأمة الإسلامية على هذا النحو ، لا سيما أن غالبية الأمة الإسلامية مرتبطة بعقيدتها ، وأن الدين ما زال يوجه فكر أبنائها ، ويبنى كيانهم»^(٣).

(١) محيي الدين عبد الحليم: إشكالية العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية ، مرجع سابق ، ص ١٨٩.

(٢) محيي الدين عبد الحليم: إشكالية العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية ، مرجع سابق ، ص ٨١.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٣.

الخبر في نظرية المسؤولية الاجتماعية:

وفقاً للخصائص الإعلامية لهذه النظرية فإن الخبر يأخذ منحى جديداً يختلف اختلافاً كبيراً عن مفهومه في النظريتين السابقتين ، فلم يعد الخبر الصحفي ذلك الخبر الذي يثير الغرابة والاهتمام ويخرج عن المعروف والمألوف ، ويخبر عن الحوادث في كل مكان وزمان ، بل أصبح «الجديد الذي يهم الناس ، أي يكون مهماً وضرورياً لهم ومن ثم ينبغي إعلامهم به»^(١).

وبذلك أضاف إلى مفهوم الخبر الذي كان سائداً في نظرية الحرية بعداً جديداً ، إذ أصبح له وظيفة اجتماعية غايتها «تقديم المعلومات الجديدة عن الأحداث الجارية بصرف النظر عن وجود عنصر الإثارة في هذه الأحداث أو عدم وجوده على الإطلاق»^(٢).

وأصبح مفهوم الخبر يتضمن معاني كثيرة ، فإضافة إلى تمتعه بالمعايير المهنية كالنزاهة والموضوعية والدقة والفائدة ، يجب أن يؤدي دوراً اجتماعياً مؤثراً ، وأن يكون فاعلاً في تحفيز الجماهير وحثها على أعمال العقل ، وشحذ التفكير تجاه القضايا التي تمس الرأي العام.

ويربط أنصار هذه النظرية بين (الأهمية) و(الفائدة) باعتبار أن «كل ما يهم الناس» أو يكون مهماً لهم ، إنما ترتبط أهميته وتحدد بمقدار ما يقدمه لهم من فوائد»^(٣).

ومن أهم تعريفات الخبر التي قدمت في إطار هذه النظرية تعريف ادجار ديل ، المستشار في منظمة اليونسكو ، للأخبار بأنها هي التي «تلبي رغبتنا في العلم بالشيء وتذكرنا بالماضي ، أو تفرض علينا مشكلة أو سراً أو حالة مضطربة وتمكننا من معرفة حقيقة مشاعرنا الداخلية نحو أهداف الآخرين ، وتقترح علينا ما نقوم به ، وأهم من ذلك كله ، فإن الأخبار تعطي الفرصة

(١) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

(٢) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

(٣) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

لإعادة حكمنا على المسائل العامة والشخصية ، وتمدنا بمعلومات عن ماضينا ، وتتيح لنا فهم العالم الذي نعيش فيه»^(١).

ويعرف الإعلامي كارل وارن الخبر بقوله إنه «وجوه من النشاط البشري الذي يهتم الرأي العام ، ويفيده ، ويسليه ، ويضيف إلى معلوماته شيئاً جديداً»^(٢).

ويعتبر عن جوهر الاختلاف بين مفهوم الخبر في نظرية الحرية ومفهومه في نظرية المسؤولية الاجتماعية بقوله: إن الأخبار يجب أن تقدم «معلومات جديدة إلى عدد من الأشخاص وفي مكان معين»^(٣) إضافة إلى كونها «مفيدة ومشوقة ومسلية»^(٤).

ومن التعريفات التي تعبر عن هذه النظرية:

١ - الخبر هو «تقرير عن حدث يحتوي على معلومات حالية تم جمعها بدقة ، وكتبه مندوبون مدربون بهدف خدمة القارئ أو المستمع أو المشاهد»^(٥).

٢ - الخبر هو «كل ما يتعلق بالصالح العام ، وكل ما يهم القراء ، أو يترك أثراً في علاقاتهم ونشاطاتهم ، وآرائهم ، وأخلاقهم ، وسلوكهم»^(٦).

٣ - الخبر هو «الوقائع الأساسية التي تتعلق بأي حدث ، أو مناسبة ، أو فكرة تستحوذ على اهتمام الناس ، وتؤثر على الحياة وعلى السعادة البشرية»^(٧).

(١) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

(٢) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

(٣) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٤) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ص ٣٩.

(٥) حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، مرجع سابق ، ص ٥٠.

(٦) عبد اللطيف حمزة: المدخل في فن التحرير الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

(٧) المرجع نفسه والمكان نفسه.

٤ - الخبر هو «كل شيء يرغب عدد كاف من الناس في قراءته ، بشرط ألا يكون خارجاً على قواعد الذوق العام ، وقوانين السب والشتم»^(١).

إن أنصار هذه النظرية لم يتبعوا عنصر الإثارة من مفهوم الخبر ، بل تفاوت النظر إليه «فبعضهم تجاهل هذا العنصر تماماً ، في حين أن البعض الآخر اعتبره عنصراً هاماً ، مضيفاً إليه عناصر أخرى ، كالجدة والفائدة»^(٢).

وكان لإعطاء الخبر وظيفة اجتماعية عبر تقديم المعلومات الجديدة عن الأحداث الجارية ؛ بغض النظر عن مدى الإثارة في هذه الأحداث ؛ - دور في إضعاف «سيطرة الأخبار المثيرة على الصحافة ، مثل أخبار الجنس والجريمة والمال والحروب والصراعات وإفساح صفحاتها لألوان من الأخبار التي قد لا تتضمن أحداثاً مثيرة ، ولكنها تحتوي على معلومات وبيانات وحقائق مفيدة للقارئ وللمجتمع»^(٣).

* * *

(١) المرجع نفسه والمكان نفسه.

(٢) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٩.

الخبر في النظرية السوفيتية الشمولية

تطلق على هذه النظرية تسميات شتى ، فسمى أحياناً النظرية السوفيتية ، وتارة النظرية الشمولية ، وأخرى النظرية الاشتراكية ، والنظرية الشيوعية ، وقد أثر الباحث التسمية المذكورة أعلاه لكونها برزت بشكل واضح خلال الفترة التي كانت فيها الاتحاد السوفيتي قطباً عالمياً يفرض آراءه على عدد كبير من الدول ويمثل عملاقاً عالمياً نداءً للولايات المتحدة ، ويتبنى المبادئ الشيوعية في الحكم ، وتنضوي تحت لوائه دول عدة ، منها الصين ، ودول أوروبا الشرقية ، وكوبا.

أولاً: تاريخها:

تعود جذور هذه النظرية إلى الفيلسوف الألماني جورج هيغل الذي رأى أن «الدولة أكمل وأعلى صورة تجسيم للروح يمكن الوصول إليها»^(١) والفرد في نظره «يحمل قدراً كافياً من الروح يجعله يرغب في أن يتحد بالدولة اتحاداً كلياً»^(٢) ويشدد هيغل على دور الدولة في حماية الفرد من الانزلاق نحو الأخطاء القاتلة ، وإبعاده عن الانسياق نحو الغرائز دون تفكير في الآخرين ، وكبح جماحه عن الاستجابة لكل الرغبات الطارئة.

ويرى هذا الفيلسوف أن «اتحاد الفرد بالدولة نوع من الجهاد الواعي ، وليس أمراً آلياً وعفويّاً فيما يمكنه عليه الدولة هو إرادته الحقيقية ، وعلى ذلك ، فإن أوامر الدولة تمنح الإنسان فرصته ليكون حراً حقيقياً»^(٣).

(١) محمد سيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦.

(٢) المرجع نفسه والمكان نفسه.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٢٧.

وشهدت هذه النظرية منعطفاً حاداً مع آراء كارس ماركس الذي أخذ قوانين الجدل عن هيغل وزاد عليها ، وطرح الفكر الماركسي الذي ساد عدة دول أوروبية في القرن التاسع عشر واستمر حتى القرن العشرين ، وكان معه في رحلته الفكرية صاحبه انغلز .

ويعد ماركس فيلسوف هذه النظرية وأكبر منظريها ، وتستند فلسفته إلى ما يعرف بالفلسفة المادية ، أو الجدلية المادية ، التي تطورت فيما بعد إلى الجدلية المادية التاريخية .

وجاءت المرحلة المهمة في تاريخ النظرية السوفيتية الشمولية عام ١٩١٧ حين تسلم الشيوعيون الحكم في روسيا ، واستطاعوا فرض آرائهم ومبادئهم من جهة وضم الجمهوريات الصغيرة المجاورة - التي كانت تضم قوميات مختلفة - من جهة أخرى ، حتى تأسس الاتحاد السوفيتي ، وفرض سيطرته على الدول المجاورة .

وكانت آراء لينين - الذي تأثر بأفكار ماركس وتبناها - المصدر الأساسي لهذه النظرية في القرن العشرين ، إضافة إلى آراء عدد من المنظرين في الدول الشيوعية كالزعيم الصيني ماوتسي تونغ . وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات ، وتخلص دول أوروبا الشرقية من الحكم الشيوعي تراجع مد هذه النظرية ، وتقلصت رقعتها الجغرافية ، إلا أنها ما زالت مطبقة في الصين وكوبا وكوريا الشمالية .

ثانياً: مبادئها:

تعتمد هذه النظرية على المبادئ التالية:

أ - المادية الجدلية:

وهي الفلفة التي نادى بها ماركس ، معتمداً على قوانين الجدل^(١) التي

(١) قوانين الجدل هي:

أ - قانون التطور: كل الظواهر في الحياة ، وكل الأشياء والنظم والأفكار في حالة تطور دائمة ، فلا شيء يبقى على حاله أبداً .

طرحها هيغل. وتستند هذه الفلسفة إلى أعمال هذه القوانين «عند دراسة أو بحث أي شيء أو ظاهرة ، بشرط أن تنصب على شيء مادي له وجود ملموس ، لأن ما لا وجود مادي له فلا وجود حقيقياً له»^(١).

وقد سميت مادية لأنها تؤكد أن «الحياة المادية وحدها هي التي لها صفة الواقع والحقيقة ، أما الجانب العقلي بأفكاره وآرائه ، فليس إلا انعكاساً لهذه الحياة المادية لا أكثر ولا أقل»^(٢).

ب - الجدلية المادية التاريخية :

رأى ماركس أن التاريخ شهد صراعاً عنيفاً بين الطبقات ، وأن كل طبقة كانت تحارب الأخرى وتعاديها ، بسبب شعورها بالقهر ، أو الظلم ، أو الحرمان ، واستغلال الطبقة الأخرى لها.

وخرج ماركس من ذلك بتفسير جديد للتاريخ خلاصته «الربط بين النظم السياسية والاجتماعية ، وهي ما يسميها (البناء الفوقي) وقوى الإنتاج وعلاقاته الموجودة في وضع وزمن معين ، وهي ما يسميها (البناء التحتي)»^(٣).

ورأى أن هذا التاريخ أخذ يدخل مرحلته النهائية المتمثلة بالنضال «بين

= ب - قانون الارتباط : كل شيء مرتبط بما يحيط به ، وهذا ينطبق أيضاً على الأفكار والنظم.

ج - قانون التغيرات الكمية : جميع التغيرات التي تحصل في الحياة إنما هي تغيرات كمية ، والتغيرات الكيفية هي مجموعة من التغيرات الكمية الصغيرة المتتالية.

د - قانون التضاد : كل شيء يحمل في نفس الوقت بذرة نقضه .

طارق حجي : الشيوعية والأديان ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . ص ١٨ .

(١) طارق حجي : الشيوعية والأديان ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٢) عبد اللطيف حمزة : الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٣) محمد موفق الغلاييني : وسائل الإعلام وأثرها في وحدة الأمة ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

البورجوازية والبروليتاريا»^(١) ، وأن مراحل التطور الاقتصادي هي مراحل التطور الاجتماعي مقترنة بالتدرج التاريخي ، وأن هذين الأخيرين يحدثان بسبب «التغيرات التي تصيب القوى الإنتاجية على مر السنين»^(٢) .

ويلخص طارق حجي فلسفة ماركس بأنها تقول: «الدين أو الثقافة ، أو العرق ، أو التقاليد ، أو العادات ، أو القوانين ، أو النظم السياسية والاجتماعية السائدة في عهد معين هي مجرد انعكاس ونتيجة للبناء الاقتصادي في المجتمع برافديه : قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج»^(٣) .

ج - سيادة الطبقة العاملة (البروليتاريا)

اعتبر ماركس الطبقة العاملة هي الطبقة المشكلة لأغلبية أفراد المجتمع ، فهي المسؤولة عن مراحل الإنتاج جميعها ، وهي التي تسهم في بناء الوطن ، وحماية مقدراته وممتلكاته ، ودعا إلى إلغاء تركيز وسائل الإنتاج بيد قلة من الأفراد ، لأن ذلك سيؤدي إلى استغلال الطبقة العاملة ، وهضم حقوقها ، وانقسام المجتمع إلى طبقتين هما أصحاب رؤوس الأموال الضخمة (البورجوازية) المسيطرة على وسائل الإنتاج ، والطبقة العاملة .

ورأى ماركس أن «ظروف استخدام العمال في الأعمال الصناعية ، وتجمعهم داخل المصانع ساعد على إنماء الوعي الطائفي عند هذه الطبقة ، وهو أمر يسهل به تنظيمهم للعمل الثوري»^(٤) .

ثالثاً: خصائصها الإعلامية :

تعتبر الفلسفة الإعلامية لهذه النظرية حق التعبير عن البيئة التي نمت فيها ، والمجتمع الذي ترعرعت فيه ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الفلسفة الإعلامية التي سادت المجتمعات التي تبنت هذه النظرية منهجاً عن المبادئ

(١) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٧ .

(٣) طارق حجي: الشيوعية والأديان ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٤) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

والمنطقات الأساسية لها ، بل يمكن القول إن وسائل الإعلام في هذه المجتمعات كانت سلاحاً فعالاً يعبر عن هذه النظرية ويدافع عنها ، ويدعو إلى تطبيقها وانتهاجها .

وتعتمد هذه الفلسفة بشكل رئيسي على «تحكم الحكومة في وسائل الإعلام ، واستخدامها لغرض الوصول إلى التغيير الاجتماعي المنشود (المرحلة الشيوعية في المجتمع)»^(١) .

ويمكن تبين الخصائص الإعلامية لهذه النظرية من خلال الأمور التالية :
(أ) الملكية :

تمتلك الحكومة وسائل الإعلام ملكية تامة ، وتسيطر عليها ، وبهذا يعتبر النظام الإعلامي في الدولة «جزءاً لا يتجزأ من النظام الحكومي ذاته»^(٢) وفي حال تعدد الأحزاب السياسية في الدولة - كما كان الأمر في دول أوروبا الشرقية - فإن الحزب السياسي الحاكم هو الذي يسيطر على هذه الوسائل ويحتكرها .

وبصفة عامة «يسمح فقط للحزب الشيوعي ، والحكومة التي يسيطر عليها هذا الحزب ، والمنظمات العامة الموجهة بواسطة الحزب ، كالثقافات ، بامتلاك وسائل الإعلام وتشغيلها»^(٣) .

وهذا ما عبر عنه لينين بالقول «إن الجرائد ينبغي لها أن تصبح الألسنة الناطقة بمختلف تنظيمات الحزب ، كما على البروليتاريا الاشتراكية المنظمة أن تحرس هذا النشاط وتراقبه على أحسن وجه»^(٤) .

(١) عثمان محمد الأخضر العرابي: النظريات الإعلامية المعيارية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) أحمد بدر: الاتصال الجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .

(٣) ل. جون مارتن وآخر: نظم الإعلام المقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٤) مصطفى المصمودي: النظام الإعلامي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

ويدافع أنصار هذه النظرية عن ذلك بالقول: إن وسائل الإعلام تصبح بذلك «ملكية للشعب»^(١) أي إنها أصبحت ذات ملكية عامة بدلاً من أن تتركز بيد قلة من الأفراد ، وبذلك تكون «تعبيراً عن مصلحة المجتمع وأهدافه ، وبعيداً عن نزوات الأفراد وأنانيتهم ، وتؤدي إلى إتاحة حرية التعبير على نطاق شعبي عريض»^(٢).

ب - الرقابة :

بما أن وسائل الإعلام المحلية ملك للحكومة أو الحزب الحاكم فإنها تكون خاضعة لرقابة كلية منه ، لذا فلا يخشى الحزب من أن تنشر هذه الوسائل ، أو تبث أخباراً أو برامج مخالفة لمبادئ الحكم ومنطلقاته الأساسية .

أما وسائل الإعلام الخارجية ، كالصحف والمجلات ، أو أخبار مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية في هذه المجتمعات ، فتمارس عليها رقابة شديدة ، تصل إلى المنع والإغلاق ، أو طرد المراسلين .

ويبرر لينين ذلك بالقول «لماذا يسمح بحرية الصحافة وحرية التعبير؟ لماذا تسمح الحكومة التي تعمل ما تعتقد أنه سليم بنقد أعمالها؟ إن الأفكار لها قدرة مميّنة تفوق قدرة البنادق»^(٣).

ويؤكد الزعيم الصيني جيانغ زيمين ما اتجه إليه لينين قائلاً «علينا أن نحاول تعزيز النشاطات الثقافية مع الإبقاء في الوقت نفسه على رقابة صارمة على أسواق المنتجات الثقافية لكي نضمن نمواً صحيحاً لها»^(٤).

ويعزو زيمين سبب هذه الرقابة الإيديولوجية الصارمة على وسائل الإعلام

(١) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٢) محمد سيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٣) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧ .

(٤) نشرة وكالة الصحافة الفرنسية: ١٢/٩/١٩٩٧ .

لمنع تأثيرها «بالأفكار المنحطة»^(١). التي تبثها وتشرها هذه الوسائل ، ولمنع نشر الأمور التي تعادي المجتمع أو لتطبيق العقاب في حال حدوث النشر»^(٢).

ومع أن الاتحاد السوفيتي تبنى أفكار ماركس وانغلز وطبقها في معظم مجالات الحياة ، إلا أنه كان يفرض رقابة شديدة على بعض كتاباتهما «الخاصة بالتهديد الروسي لأوروبا»^(٣).

ولا يتردد المسؤولون الحكوميون في البلدان الاشتراكية عن «التأكيد بأن المراقبة الحكومية للإعلام لا يمكن أن تلغى ، وهم يقفون بالخصوص ضد البلدان الغربية التي تنادي بالحرية الإعلامية ، وتحاول إيهام الرأي العام بأن هذا المبدأ قابل للتطبيق بدون مراوغة»^(٤).

ج - النقد:

تفرق النظرية السوفيتية الشمولية بين نقد الحكومة أو الحزب الحاكم ، ونقد البرامج التنفيذية لهما ، فهي تمنع ، وتحظر بشكل تام ، وسائل الإعلام من أن توجه النقد إلى الحكومة أو إلى الحزب ، في حين تسمح لها بأن «تنتقد البرامج التنفيذية وتنبه إلى الأخطاء التي وقعت أثناء التنفيذ»^(٥).

وهي تنطلق في ذلك من أن الحقيقة السياسية الوحيدة هي «الحقيقة التي تخدم الشعب ، وتصون مصالحه ، ومن هنا لا يسمح بالنقد في الأصول والجذور ، وإنما يسمح فقط بالنقد التكتيكي في التفاصيل ، دون النقد الإستراتيجي للمبدأ أو العقيدة»^(٦).

(١) المرجع نفسه ، والزمان نفسه .

(٢) Mcquail, Denis, Mass Communication Theory, OP cit P119

(٣) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧ .

(٤) مصطفى المصودي: النظام الإعلامي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

(٥) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٦) إبراهيم إمام: الإعلام والاتصال بال جماهير ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

د- الإعلاميون:

يعمل الإعلاميون في القطاع الحكومي ، وهم بذلك ملتزمون نهج الدولة ومبادئها ومنطلقاتها ، ويعبرون من خلال عملهم عن أفكار الدولة ووجهة نظرها في الأخبار المحلية والخارجية ، ويطرحون من خلال تعليقاتهم أو تحليلاتهم رأي الدولة فيما يستجد من أحداث على الصعد المحلية والإقليمية والدولية .

والإعلامي في نظر أقطاب هذه النظرية هو مسؤول سياسي موجه ، له واجب وحيد هو مساعدة الحزب الشيوعي على تحقيق الثورة ، ويحق للأعضاء الحزبيين فقط «حق التعبير عن آرائهم وحق النشر»^(١).

ووفقاً لذلك فإن الإعلاميين «يكونون على وعي بمسؤولياتهم وحدودهم تجاه التعبير المتقل ، والصحفي يجب أن يكتب مقالاته بصورة تتسق أيديولوجياً مع توجيهات الحزب»^(٢).

وهذا ما عبر عنه الرئيس الروسي خروشوف بالقول «يستحيل علينا أن نترك الصحافة في أيدي غير أمينة ، فهي لا بد أن توضع في أكثر الأيدي أمانة وأجدرها بالثقة»^(٣).

ويؤكد ذلك الزعيم الصيني زيمين حين يدعو إلى «تعزيز دور المثقفين لكي ينشروا أفكاراً متقدمة ولكي يهيئوا مواطنين يحملون قيماً راقية وسليمة أخلاقياً»^(٤).

هـ- التوجيه والترويج:

تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في ترويج أفكار الدولة ومبادئها ، وتعتبر «مصدراً لثقافة العمال والقطاعات المختلفة في الصناعة والمدارس»^(٥).

(١) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) ل. جون مارتين وآخر: نظم الإعلام المقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

(٣) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٤) نشرة وكالة الأنباء الفرنسية: ١٢/٩/١٩٩٧ .

(٥) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .

ويوضح ذلك خروشوف بقوله «الصحافة هي سلاحنا الإيديولوجي الرئيس»^(١).

ويؤكد زيمين ذلك بالقول «في ميدان الصحافة والإعلان علينا أن نتمسك بروح الحزب وأن نحافظ على توجيه سليم للرأي العام»^(٢).

ولا ينحصر ميدان الترويج في الدولة فقط إذ على «الصحافة أن توفر نظرة كاملة وشاملة للمجتمع والعالم للمبادئ الماركسية واللينينية»^(٣).

و- الحرية :

يرى أنصار هذه النظرية أن وسائل الإعلام ، وفقاً لنظريتهم ، تتمتع بالحرية الكاملة وتمارس «نظاماً حراً ومسؤولاً في ذات الوقت ، لأن الطبقة العاملة تتمتع بامتيازات استخدامها في التعبير عن الخط الحقيقي ، وفي الوصول بنجاح للأهداف التي ترسمها الدولة لصالح الطبقة العاملة»^(٤).

وهم ينتقدون وسائل الإعلام الغربية لأنها مملوكة لفئة محددة من الأفراد في حين يوجه منتقدو هذه النظرية اتهاماً لها بأنها مقيدة لوقوعها تحت هيمنة وسيطرة الحكومة أو الحزب الحاكم.

ويرى أحد الباحثين أن هذه النظرية تسخر وسائل الإعلام «لتحقيق أغراضها معتمدة في ذلك على التهويل والمبالغة والتضليل ، رافعة الشعارات الزائفة والكلمات الضخمة ، والعبارات الرنانة ، كما تسخر هذه الوسائل لاغتصاب العقول ، وتضليل الرأي العام»^(٥).

(١) عبد اللطيف حمزة: الإعلام والدعاية ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٢) نشرة وكالة الأنباء الفرنسية : ١٢ / ٩ / ١٩٩٧ .

(٣) Mcquail, Denis, Mass Communication Theory, OP cit, P119.

(٤) أحمد بدر: الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .

(٥) محيي الدين عبد الحليم: إشكالية العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

موقف الإسلام من هذه النظرية

يبیح الإسلام لجميع أفرادہ تملك وسائل الإعلام وفق ضوابط شرعية تكفل تحقيق هدي الإسلام في الحياة ، كما يتيح حرية التعبير والرأي لأفراده كافة ، مع الالتزام بالإطار الشرعي لهذه الحرية الذي يشعر الإنسان حقاً بأن عبوديته لله عز وجل حررته من استعباد النفس ، والانقياد وراء شهواتها ، والتحرر من ذل غرائزها ، وأنه بهذه الحرية يتمتع بالخير والحلال من رزق الدنيا وطيباتها ، ويتجنب الحرمات والمزالق التي تؤدي به إلى سوء العاقبة في الدارين .

ووفقاً لشرع الله سبحانه لا يجوز لوسائل الإعلام أن تحول ما أنزل الباري سبحانه في كتابه من أحكام «إلى موضوعات للجدل والنقاش ، ولكنها مطالبة بأن تحملها وتبلغها للناس باعتبارها أوامر على الجميع طاعتها ، وعدم الخروج عنها ، وما ارتضى الإعلاميون الإسلام ديناً فليس من وظيفة وسائل الإعلام أن تطرح للنقاش إمكان إلغاء صوم رمضان حرصاً على العمل والإنتاج ، أو تدعو إلى تعديل مناسك الحج حفاظاً على راحة الحجاج ، أو تسن قوانين جنائية أو شخصية أو اقتصادية لا تتفق مع ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه»^(١).

إن ما يميز النظام الإعلامي في الإسلام أنه نظام «متكامل مادياً وروحياً ، في حين أن القوانين التي يضعها البشر غير قادرة على إقرار العدل بين الناس ، لأنها نتيجة تفكير عقول بشرية ، والإنسان في تفكيره يخطئ ويصيب ، وقد يمارس الظلم ، ويتجاوز الحقيقة»^(٢).

الخبر في النظرية السوفيتية الشمولية:

يرى أحد الباحثين بناء على الخصائص الإعلامية لهذه النظرية أن الخبر فيها يتصف بصفيتين رئيسيتين هما «الواقعية والالتزام»^(٣) ولا يعني ذلك أن

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٥ .

(٣) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

الإعلاميين تخلوا عن المعايير الأساسية للخبر التي أبرزتها نظرية الحرية ، كالموضوعية والنزاهة والحيادية والإثارة ، لكنهم ينظرون إلى هذه المعايير نظرة خاصة تنطلق من رؤية النظرية لهذه المعايير ، ومدى مطابقتها لأفكارها ومبادئها ، وترفض هذه النظرية نشر أخبار الجريمة ، ونشر الفضائح السياسية والجنسية في الصحف^(١) . وللخبر في هذا النظرية «وظيفة محددة لا تنفصل بأي حال عن وظيفة وسائل الإعلام نفسها ، سواء كانت في الصحافة المكتوبة أم في الصحافة الإذاعية»^(٢) . وفحوى هذه الوظيفة العمل على «حث الأفراد وتوجيههم للسير في اتجاه المبادئ التي رسمها الحزب - أو الحكومة ، بحيث يصبح الفرد جزءاً لا يتجزأ من الفكر السياسي أو الإيديولوجية السائدة»^(٣) .

ويعبر المدير العام لوكالة تاس السوفيتية للأنباء عن ذلك بالقول «نحن منهمكون في بث دعاية شاملة للسياسة الخارجية والداخلية للحزب الشيوعي والدولة السوفيتية»^(٤) .

ولا ريب في أن سيطرة الحزب الحاكم - أو الحكومة - على وسائل الإعلام تفرض على الأخبار أن تنطق وفق تعاليمها وأهدافها ، وأن تحذف منها كل ما يخالف توجهاتها ومبادئها ، كما أن رقابتها الصارمة على وسائل الإعلام الخارجية تمنع دخول الأخبار التي ترى أنها تضر بمصلحتها الوطنية ، وتحدث الفوضى ، وتسبب الاضطراب في المجتمع .

والعاملون في وسائل الإعلام الأجنبية في دولة تبني مبادئ النظرية السوفيتية الشمولية مضطرون إلى بث الأخبار التي لا تمس هبة الدولة وكرامتها ، أو تضر بأمنها القومي ، وإلا فإن الرقابة ستحجب هذه الأخبار وتمنعها ، أو يتعرض مرسلوها لعقوبات شديدة إذا تسربت إلى الخارج .

والدولة عندما تفعل ذلك فإنها تبرره بالتصدي لدعاية العدو ، والوقوف في

(١) إبراهيم إمام: الإعلام والاتصال بال جماهير ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

(٤) ل. ج. مارتن وآخر: نظم الإعلام المقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

وجه الترويج لأفكاره ، وحماية المواطنين «من التلوث العقائدي ، أو الانحراف الإيديولوجي»^(١).

ويعرف أحد الباحثين الخبر وفق هذه النظرية بأنه الذي «يقوم بنقل معلومات معينة بشكل ملتزم حول وقائع ملموسة ، أو يعكس أحداثاً معينة بأسلوب مكثف ، وبأسرع طريقة ممكنة»^(٢).

ويرى باحث آخر^(٣) : أن مفهوم الخبر في هذه النظرية يركز إلى ثلاثة أسس جوهرية هي :

١ - أن يكون واقعياً: أي يكون ذا أهمية اجتماعية.

٢ - أن يكون ملتزماً: أي يرتبط بقضايا ومشكلات المجتمع ، وبالنظام السياسي والاجتماعي القائم به ، وبالإيديولوجية السائدة فيه ، وأن يلعب دوراً في التوعية بهذا النظام ، وبتلك الإيديولوجية.

٣ - أن يكون جماعياً: بمعنى أن لا يركز على الأخبار والنشاطات الخاصة ، وأن يحرص دائماً على كشف العلاقة القائمة بين الحدث والمجتمع.

ويمكن اعتبار مفهوم الخبر في هذا النظرية مفهوماً خاصاً ، ينطلق من رؤية معينة لأهدافه ومراميه ، ويتجه إلى خدمة مبادئ الدولة بغض النظر عن المعايير المهنية له ، كما أنه يكون أقرب إلى الرأي أكثر منه إلى الخبر بالمعنى العام الذي شاع في بقية النظريات الإعلامية المعيارية.

* * *

(١) كرم شلبي: الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

(٢) فرانس فابر: الصحافة الاشتراكية ، ترجمة نوال حنبلي وآخرون ، نقلاً عن فاروق أبو زيد فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٤١.

(٣) فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٤٣.